الثاني «فكان يرى وجوب الوقوف على الحياد في هذه الحرب، مع تطبيق التزامات العراق تجاه بريطانيا بموجب المعاهدة المعقودة بينهما في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٠، واحترام بنودها، وعدم تجاوز ذلك من قبل أي من العراقيين. وقد تبنّى هذا الاتجاه عدد من الساسة القوميين والضباط، وعلى رأسهم العقيدان صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد؛ أمّا الساسة القوميون، فكان في مقدّمهم رشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي ويونس السبعاوي»[٣١].

ومع نهاية العام ١٩٤٠، بدا كأن ثمّة حكومتين في العراق. واحدة «رسمية يرأسها رشيد عالي الكيـلاني؛ وحكومة سرية يرأسها مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني»[٣٢]. يعزّز هذا الاستنتاج جملة الحقائق السياسية التي عايشها العراق في تلك المرحلة. فالكيلاني كان يستعين بقادة الجيش كلّما شعر بوطأة الضغط الذي يمارسه الوصي عليه بايحاء من السفارة البريطانية. وكان القادة هؤلاء يشدّون أزره، ويحرّضونه على الصمود، لتنفيذ سياسته القومية. الى جانب ذلك، كان المفتي يتربّع على القمّة؛ فهو الذي جمع بين الكيلاني والقادة وكفل رئيس الوزراء لديهم، وهو صاحب فكرة الاتصال السرّي بألمانيا. وعلى الرغم من قوة المفتي، الّا انه كان يوازن بين تحاشي اغضاب دول المحور وضرورة مسـايرة البريطانيين في آن، ولكن ضمن حدود المعاهدة العراقية ـ البريطانية، والعمل على تسليح الجيش العراقي وعدم التفريط به. كما انه كان يعمل على تحاشي دخول الحرب، والمحافظة على القوة العراقية[٣٣].

الّا ان فشل السياسة البريطانية في فلسطين، واصرار بريطانيا على عدم ايجاد حل ملائم للقضية الفلسطينية، شكّل أحد العناصر الاساسية التي استغلتها ألمانيا لكسب العرب الى جانبها. وقد حملت الدعاية الالمانية العرب الى الاعتقاد بأنه في حال انتصار المانيا، فانها ستساعدهم، وتدعمهم، لتحقيق استقلالهم. وهذا ما تمّت الاشارة اليه في البيان الالماني ـ الايطالي، الذي أُصدر في ١٣/١٠/١٩٤٠؛ اذ لم يعبّر البيان الّا عن التعاطف مع تطلعات الشعب العربي. وكان العقداء العراقيون الاربعة، في الوقت عينه، على اتصال مع قوى المحور، من خلال سفيري اليابان وايطاليا في بغداد[٣٤].

ما قبل المواجهة

بعـد ان بات من شبـه المـؤكد وقوع المواجهة بين التيارين المتصارعين، عقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعاً، مساء الخميس ٣٠/١/١٩٤١، برئاسة الكيلاني، وحضره العقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان، فيما تغيّب رابعهم كامل شبيب. وفي اثناء الجلسة، اتخذ المجتمعون قراراً بأن تستقيل الوزارة فوراً. واثر الاجتماع، أبرق الكيلاني باستقالته الى الوصي على العرش، فوافق هذا الاخير عليها في الحال. وقبل ان ينتهي ذلك اليوم، كلّف طه الهاشمي بتشكيل وزارة جديدة، على أمل وضع حدّ لحالة الصراع التي سيطرت على الحكومة السابقة.

غير ان التشكيل الجديد لم يغيّر في واقع الحال. فما ان أُعلن عنه، حتى دبّ الخلاف، مجدداً، بين تيارين: تيار طالب بانتهاج سياسة تحررية بعيدة من الصراعات الدموية المتمثّلة في الحرب العالمية الثانية، على ان تتجاوز هذه السياسة حدود العراق، لتشمل، أيضاً، سوريا وفلسطين وبقية الاقطار العربية؛ وتيّار آخر رأى ا ن «المصلحة الوطنية» لا تتحقق الّا بالسير في ركاب السياسة البريطانية، وطالب بتأجيل حل القضايا العربية الملحّة، اذا ما وجدت، الى ان تفرغ بريطانيا من تبعات الحرب وأعبائها.

كان كل ما يستهـدفـه طه الهـاشمي، أول الأمـر، هو التـوفيق ما بين الوصي على العـرش